الفصل الرابع عشر

تغيير اللاعبين فى مجتمع المعرفة*

بيترسكوت

يستهدف هذا الجزء الخاص بتأثير العولمة على التعليم العالى تقديم وصْف تعديلى أو تنقيحى revisionist. فهناك اعتقاد سائد لدى غالبية الأفراد أن المؤسسات التى تجد رواجًا لها فى مجتمع المعرفة، مثل الجامعات البحثية، ومستشارى إدارة المعرفة، يمكن أن تلعب دورًا بارزًا فى هذا المضمار. بالتالى ليس أمام الجامعات التقليدية خيار سوى تقليد هذه المؤسسات. وهذه الرؤية مرجعها التباين بين الاقتصاد الجديد فى التعليم العالى المرتبط باتفاقية الجات وتكنولوجيا المعلومات والاتصال وبين الاقتصاد الليبرالى الجديد من ناحية، والممارسة الأكاديمية والمعرفية التقليدية من ناحية أخرى. هذه النظرة قد تكون مضلّلة. ومع ذلك، فهذه الرؤية المنقحة لاتعنى أن الجامعات فى استطاعتها عمل ما يجعلها راضية ومعتدة بذاتها. لكن الأمر يتطلب من الجامعات أن تكون مصدراً للتغيير الجذرى بطرائق غير تقليدية.

ومهما كانت الرؤية، فإن التعليم العالى (التدريس والبحث) عبارة عن سلعة تُباع وتُشتَرى. وتأثير هذه الرؤية على سياسة التعليم العالى يقتصر على صناعة السياسة القومية. إذ يتم التأكيد مراراً على المصالح الخاصة بدلا من السلع العامة، فى ضوء النتائج التى يحققها التعليم العالى.

ونتيجة لذلك، يسهم الطلاب بطريقة مباشرة، باعتبارهم المستفيدين من التعليم العالى فى المقام الأول، فى تكلفة توفير التعليم العالى، عن طريق المصاريف الدراسية التى يدفعونها. وخلال فترة التسعينيات من القرن العشرين، تجاوزت المتاجرة بالتعليم العالى الحدود القومية، مع ظهور العولمة الليبرالية الجديدة. والدرس الذى استوعبه كثير من القيادات السياسية والجامعية هو التخلى عن اعتبار التعليم العالى سلعة عامة تابعة للقطاع العام، وانتهاز الفرصة لعولمة التعليم العالى، والاستفادة من اقتصاد المعرفة العالمى. ومن تفوته الفرصة يهمش ويتجاوزه قطار العولمة، وتسيطر

* ترجمة د. السيد البهواشى.

الأيديولوجية الليبرالية الجديدة على تأثير العولمة فى التعليم العالى. ولابد من مجابهة هذه الظاهرة، إذا أريد إضفاء العالمية على الجامعات، بدلا من إقحام الجامعات فى السوق العالمى.

الجامعة فى مجتمع المعرفة

المناقشة الخاصة بتأثير العولمة على الجامعة تتسم بالاستعجال Urgency والسذاجة naivety، والأولى تتضمن الثانية؛ فالاستعجال يظهر فى إطار السياسة. والخوف أن الجامعة إذا لم تستجب وتتوافق ـ الأمس واليوم والغد ـ لتحديات العولمة، حينئذ تكون مجرد مؤسسة تقليدية بعيدة عن التطورات الثقافية والاقتصادية والاجتماعية. والسذاجة naivety تظهر فى إطار المفاهيم والتحليلات. وغالبا ما يتم تناوُل العولمة والجامعة على أنهما لوح طباعىّ مقولب Stereotype؛ فالعولمة على أنها العالم الجديد الذى يتضمن الأسواق والاتصالات الدولية، والجامعة على أنها مؤسسة تقليدية. هذا الاستعجال وتلك السذاجة يحتاجان إلى نقاش مطنب.

العولمة ليست مجرد ظاهرة تكنولوجية.. العولمة مرتبطة ارتباطا وثيقا بتطوير مجتمع المعرفة. وبالتغيرات فى إنتاج المعرفة. والخوف أن يتم استخدام هذا المصطلح بصورة واسعة؛ لدرجة تعنى كل الأشياء لكل الأفراد، كما هو واضح من وفرة نصوص ومصطلحات مختلفة، مثل: مجتمع المعلومات، المجتمع المعلوماتى، مجتمع الاتصالات وغيرها. ومع ذلك، رغم تنوع المعانى ووفرتها، فإن هذا المصطلح مازال يُستخدم فى إطار شامل أو كلى. ولابد من تأكيد عدم ثبات فكرة مجتمع المعرفة والمتناقضات التى تحتويها.

وهناك ثلاثة معان تتضمنها هذه الفكرة.

* **المعنى الأول** مشتق من البعد التكنولوجى، ويركز على تأثير تكنولوجيا المعلومات والاتصال، والمجتمع العالمى، والأسواق المالية، والإعلام العالمى، باختصار عالم الـ CNN والكوكاكولا. وينعكس هذا التحول فى التغيرات الأساسية فى نماذج الإنتاج: فكرة مجتمع ما بعد الصناعة، ويمتد إلى المجالات السياسية والثقافية. ونتيجة لذلك، يحل التفاعل المباشر بين المستهلكين والأسواق الشعبية الأشكال السابقة

للمشاركة الجماعية بين المواطنين والدولة، ويرتبط بذلك فكرة العولمة، فكرة أن الدول وجدت ضالتها الكبرى.

* **المعنى الثانى** المرتبط بفكرة مجتمع المعرفة، وهو معنى مشتق من التحليلات الجيوسياسية التى تلتقط فكرة العولمة. وفكرة العولمة يجسدها كتاب فيليب بوبت Philip Bobbitt «الحرب، السلام، مجرى التاريخ»؛ إذ يرى بوبت أن كثرة الحروب أحدثت تحولات أساسية فى الدول والنظام العالمى. وفى نظره، فإن الحرب الطويلة «١٩١٤ ـ ١٩٨٠» التى كسبها الغرب بسبب تفوقه فى نظم المعلومات، أدت إلى تفتيت الدول إلى دويلات.

* **المعنى الثالث** يضرب بجذوره فى التحليلات الاجتماعية والثقافية. وتتأرجح هذه التحليلات ما بين التفاؤلية التى يتزعمها مانويل كاستل Manuel Castell فى كتابه «عصر المعلومات»؛ حيث يؤكد فيه أن التكنولوجيا هى الدافع الرئيس للتغير الاجتماعى والثقافى، والأوصاف الداكنة التى يجسدها ألترش بيك Ultrich Beck فى كتابه «مجتمع فى خطر»، الذى يؤكد فيه تجزئة المعنى الاجتماعى وتذرية atomization الخبرة الفردية. ويرتبط بهذا التحالف تلك السيناريوهات المتوهجة من جانب أنصار البيئة، والاحتجاجات الثورية ضد العولمة. ويرتبط بذلك أيضًا ـ ولو بصورة غير مباشرة ـ أفكار التبخر الفكرى لعصر ما بعد الحداثة.

ومن الصعب التعمق والغوص فى هذه المعانى لمجتمع المعرفة فى ورقة كهذه معنية أساسا بتوضيح تأثير العولمة على الجامعة. لكن هناك أمرين جديرين بالاهتمام. أولاهما أن فكرة مجتمع المعرفة مسألة محيرة؛ فهناك حاجة إلى معرفة سيناريوهات وسياسات التطوير المستقبلى للتعليم العالى. ولن تتحقق هذه المعرفة إلا بعد فهم اتجاه التغير الاجتماعى، وفى الوقت نفسه، لن يوجد الأساس الصلد، لعدم وجود فهم مشترك. والأمر الثانى أن الجامعة متضمنة فى هذه المعانى المختلفة لمجتمع المعرفة، على سبيل المثال، هى مصدر العلوم الأساسية التى تُشتق منها تكنولوجيا الاتصال والمعلومات، وكمؤسسة قومية مُهدَّدة من جانب الولايات الثرية، التى تحرص على

تطوير الجامعة بها، وتجابه تحديات سوق العولمة، وكمؤسسات مهمة تُشتق منها أيديولوجية بديلة.

نماذج جديدة لإنتاج المعرفة

هذه الخاتمة تلقى دعمًا من تحليل التغيرات فى إنتاج المعرفة. ويرى مايكل جبونز Michael Gibbons وآخرون (١٩٩٤) أن هذه التغيرات هى بمثابة تحوُّل من العلم ذات النموذج الواحد ـ البحوث يقودها الفضول العلمى داخل الجامعات ـ إلى المعرفة ثنائية النموذج، يتم توليدها فى إطار سياقات مفتوحة من التطبيق، ويتم توزيعها عبر الممثلين والبيئات، وتخضع للتقويم المعقد ونظم المحاسبية. وحاول مايكل جبونز وآخرون تطوير هذا الوصف لإنتاج المعرفة.

ويميز مايكل جبونز وآخرون (٢٠٠١) بين «سياق» العلم والأوصاف البنائية والاجتماعية له. هذا التمايز يمثل أحد الانتقادات الرئيسة لأوصاف نموذج واحد/ اثنين. كما حرص مايكل جبونز على تطوير بعض المفاهيم، مثل الساحة العامة agora ، التى تضم المجالات السياسية والثقافية واقتصاد السوق، التى تشكل الأساس للبحوث.

وهذه الورقة الخاصة بتأثير العولمة على الجامعة لا تسمح بالغوص فى المناقشات التى تستهدف توضيح التغيرات فى إنتاج المعرفة. لكن النتيجة التى يمكن استخلاصها من الأوصاف المتعلقة بنموذج واحد/ اثنين، أنه من العبث اعتبار هذه التغيرات دليلا على التحول من علم الاقتصاد القديم إلى العلم التطبيقى، والبحوث الفاعلة للاقتصاد الجديد. غير أن ذلك ليس هو الحادث فعلا، لسببين رئيسين: أولهما، أن كل نماذج وأُطر المعرفة تتلاحم معًا، وثانيهما أن النماذج الجديدة لإنتاج المعرفة لايمكن إرجاعها إلى البحوث المبرمجة فحسب؛ فبرامج البحث والتنمية R&D القومية ليست أمثلة جيدة لما يُسمى بالبحوث السياقية أو البحوث الاجتماعية. لذلك وكما هو الحال بالنسبة لفكرة مجتمع المعرفة، فإن أوصاف التغيرات فى الإنتاج العلمى لاتوفر الأساس لبناء سناريوهات آمنة حول التطوير المستقبلى للتعليم العالى. وكما هو الحال بالنسبة لمجتمع المعرفة أيضًا، فإن الجامعة ليست مكانا لإنتاج العلوم فحسب، لكنها أيضا المستغل الأساسى للملكية الفكرية، والوسيط لنتائج البحوث.

تتمثل الفكرة الرئيسة لهذه الورقة فى توضيح تأثير العولمة على التعليم العالى، بالإضافة إلى ظهور لاعبين جدد فى مجتمع المعرفة. وليس من السهل توضيح وتحديد الطريق الذى يجب أن تسلكه الجامعة، وكذلك تحديد هؤلاء اللاعبين الجدد. فالجامعات تجابه الآن بتحديات من جانب مؤسسات المعرفة، المنافسة. وهناك عدد لابأس به من المؤسسات المنافسة، مثل: مستشارى الإدارة (مراكز المعرفة التجارية)، وسائل الإعلام، مخططى السيناريوهات فى العمليات الرئيسة وغيرهم. ودرجة المنافسة مبالغ فيها، ومعظم المنافسين يعتمدون على الجامعات للحصول على القوى العاملة المتعلمة، ونظرًا لحاجة المنافسين للجامعات لإجراء البحوث التى تحتاجها مؤسساتهم، فإن وجود هؤلاء المنافسين لا يشكل تحديًا للجامعات، بل يعززون ويعضدون الجامعات. ومع ذلك، هناك ثلاثة منافسين للجامعات.

* **أول المنافسين** هو تطوير ما يُسمى بمؤسسات «التعليم عابر الحدود القومية». وتعتمد بعض هذه المؤسسات على الاتحاد العالمى للجامعات التقليدية، أو اتحاد الجامعات القومية العالمية، والمؤسسات العالمية مثل وسائل الإعلام وتكنولوجيات المعلومات. وبعض هذه المؤسسات منافس قوى للجامعات التقليدية، وتتخذ شكل الجامعات الإلكترونية التى تؤسسها الاتحادات العالمية.

والمشكلة ليست فى تطوير المفاهيم الفكرية والمحتوى، لكن فى تسويق وتوزيع هذه المنتجات، وجذب زبائن لها، ومحاولة الإفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصال. ومع ذلك، فالتحليل هذا غير مُقنع. إذ أنه أحادى البعد، حيث يعتمد على الوصف التكنولوجى لمجتمع المعرفة، ويتجاهل معوقات النقل الثقافى والجهود المحلية تجاه المعرفة العالمية (ومن ثم يقتصر فى أدائه على أنظمة ضيقة: الإدارة والأعمال التجارية، وتكنولوجيا المعلومات، وعلوم الكمبيوتر، وبعض مجالات العلم والتكنولوجيا)، ويخفق فى فهم التركيبات والسيناريوهات بين أشكال ونماذج التعلم المباشرة وغير المباشرة.

* **وثانى المنافسين** يتمثل فى الجامعات الخاصة الاستثمارية. وجامعة فونكس Phoenix مثال على ذلك.. هذه المؤسسات الخاصة لا تعبأ باللوائح العامة، وتتمتع بالحرية الكاملة فى إصدار لوائحها المنظمة للعمل داخلها. والتأهيل شرط ضرورى

فى المؤسسات الخاصة، والخصخصة تخفف العبء التنظيمى على الجامعات الخاصة. والجامعات الخاصة أيضا تحكمها المعايير الثقافية والمهنية والفكرية. كما أنها حرة فى إجراء البحوث والتدريس وتصميم المناهج بالطريقة التى تراها، ولا تزعجها الأنظمة لأنها تركز أساسًا على منتجات المعرفة.

لكن كثيراً من القيود المفروضة على مشروعات التعليم عابر الحدود القومية تُطبق أيضًا على الجامعات الخاصة الاستثمارية.

* **وثالث المنافسين** للجامعة التقليدية ينبع من تكاثُر الجامعات الاتحادية Corporate وتأخذ هذه الجامعات أحيانًا شكل أقسام تدريبية. وساعد على ظهور هذه الجامعات الاتحادية نمو الموارد البشرية، ويعكس تأسيس الجامعات الاتحادية أيضًا الاتجاه إلى تطوير القوى العاملة. ومن الأمثلة على ذلك إنشاء جامعة الخدمات الصحية القومية بالمملكة المتحدة. ومع ذلك، هذه الأمثلة وغيرها لا تشكل تحديا للجامعة التقليدية لسببين: أولهما أن الجامعات الاتحادية جليل اهتمامها تقديم دورات تدريبية ومقررات قصيرة، ولابد من توقيع عقود مع الجامعات التقليدية لتقديم مقررات معقدة. وثانيهما أن أنشطة الجامعات الاتحادية مكملة لأنشطة الجامعات التقليدية. على سبيل المثال، جامعة NHS ليست منافسة للمدارس الطبية، ولا لمدارس التمريض.

وعلى الرغم أن هذه الأنواع الثلاثة من المؤسسات المنافسة ـ المؤسسات عابرة الحدود القومية، الجامعات الخاصة الاستثمارية، الجامعات الاتحادية ـ ستكون أبرز ملامح التعليم العالى فى القرن الواحد والعشرين، لكنها لن تكون الملامح الوحيدة فى القرن ذاته. والسبب وراء ذلك أنه من الخطأ تناوُل فكرة مجتمع المعرفة أو التغيرات فى إنتاج المعرفة على أنها تحولات بسيطة.. استبدال نموذج للتقدم بآخر أعلى وأسمى منه. لذلك من الخطأ رؤية تطور الجامعة فى إطار ظهور المؤسسات المنافسة. ومن الضرورى تطوير وصْف دقيق، يركز على عملية التحول الداخلية وتعتبرها التحدى الخارجى (أو البديل).

تحديات أخرى: التهجين ومؤسسات المعرفة الفاعلة

لقد بات ضروريا البحث عن لاعبين جدد فى مجتمع المعرفة، داخل الجامعة

وخارجها. وهناك ظاهرتان جديرتان بالاهتمام: إحداهما داخل الجامعة، يُطلق عليها تهجين hybridization التعليم العالى، والأخرى خارج الجامعة، متمثلة فى تطوير مؤسسات بديلة للمعرفة، ومتضمنة تقاليد المعرفة المنافسة، وجذرية فى توجهها السياسى، وعصرية فى توجهها الفكرى.

وتهجين التعليم العالى يأخذ شكلين: أحدهما يكون جزءاً من عملية التطوير لنظم التعليم العالى المعاصرة. فالمؤسسات نضطلع بوظائف عدة، الكثير منها بعيد عن الأغراض الجوهرية للجامعة التقليدية، وهذه الظاهرة توصف بأنها رسالة قابلة للانتشار؛ لأنها عملية ليست مفروضة من خارج التعليم العالى على المؤسسات، لكنها عملية نابعة من الديناميكيات الاجتماعية والعلمية الداخلية للتعليم العالى.

هذه الوظائف الجديدة ـ نقل التكنولوجيا وإدارة المعرفة، التضامن الاجتماعى، التعلم مدى الحياة، معروفة لكل فرد. لكن من الخطأ اعتبار هذه الوظائف إضافات جديدة للتعليم العالى. فطبيعة التعليم والتعلم والمقررات الأكاديمية والبرامج البحثية قد تغيرت أيضا. فهناك الآن جبهات مفتوحة بين المجتمع والجامعة، والثقافة والاقتصاد. والتعلم عن طريق العمل والمجتمع واعتماد الخبرة السابقة، بالإضافة إلى الممارسات والظواهر المماثلة، كلها دليل على التدفقات الجديدة داخل التعليم العالى. لذلك عند الاستفسار عن اللاعبين الجدد، فإن الإجابة تكون «نحن اللاعبين الجدد»، الجامعات نفسها اللاعبون الجدد.

والشكل الثانى لتهجين التعليم العالى يكمن فى توسعة extension الشكل الأول.. إنه يكمن فى ظهور الأشكال التنظيمية الجديدة داخل الجامعة، التى توازى (وأحيانا تنافس) النماذج التقليدية للتنظيم الأكاديمى، مثل الكليات والأقسام. ولهذا التصنيف التقليدى جذور وأصول معقدة. فبعض الأجزاء تتمتع بعلاقات affinities أكاديمية، وتحكمها المجتمعات العلمية. وبعض الأجزاء الأخرى تعكس تقسيم العمل المهنى فى المجتمع الأكبر (ورغم أن هذه التجزئة للعمل ليست مفروضة على الجامعة من الخارج، إلا أن مدارس القانون والمدارس الطبية تلعب دوراً رئيسًا فى عملية التكاثر، وفى تعريف المهن).

ومن الصعب الادعاء بأن المؤسسات البحثية هى أشكال جديدة (خاصة فى أمريكا الشمالية). ومع ذلك فقد تغيّر التوازن الآن، فكثير من الوحدات التنظيمية داخل الجامعات لا تقوم على أى من المبدأين: العلاقات الأكاديمية أو تجزئة العمل

المهنى. لكن هذه الوحدات ذات علاقة بفرق المشروعات، وصممت وحدات السوق لاستغلال الملكية الفكرية داخل الجامعة، مكملين لبعضهم البعض. وعند الاستفسار مرة أخرى عن مكان التنظيمات الجديدة فى مجتمع المعرفة، تكون الإجابة مرة أخرى هى، نحن: الجامعات تضم كثيراً من التنظيمات الجديدة.

وتتمثل الظاهرة الثانية فى القدرة على إنماء تنظيمات معرفية فاعلة مغايرة للجامعات التقليدية، ولجامعات السوق الجديدة. وهذه التنظيمات تغاير الجامعات التقليدية لأنها تربطها (ونحن) بالصفوة الاجتماعية (أو بإعادة بناء الهرم الاجتماعى حسب تجزئة العمل فى مجتمع رأسمالى)، وبالمفاهيم المحددة للمعرفة. ونتيجة لذلك، فإن هذه التنظيمات المعرفية الفاعلة تتحدى أفكار الأدلة، والموضوعية، والتوازن، والحوار، التى تُعتبر أساسية فى الجامعة.

ومع ذلك، فإن هذه التنظيمات تتعارض مع جامعات السوق، باعتبارها المنافس الأساسى للجامعة العامة. وهذه التنظيمات ترفض كثيراً من المعطيات المألوفة فى الديمقراطية الاجتماعية، مثل: مادية الدافعية، وفاعلية الحوافز، والدافع للفاعلية، وحساب الكلفة والفوائد (التى يعتمد عليها تطوير جامعات السوق). وبينما ترفض هذه التنظيمات تلك المعطيات، فإن تحرص على الإفادة من تكنولوجيا الاتصال الاعلامى والشعبى.

والتنظيمات المعرفية الفاعلة activist تأخذ أشكالا كثيرة؛ مجموعات المجتمع المحلى، شبكات الاتصال الدولية. وهذه التنظيمات قد تكون أساسية ترفض ثقافة التحرير المرتبطة بجامعات الصفوة والثقافة الموازية للمنطقية rationality المرتبطة بعلوم وأساتذة أو منح الجامعة. وقد تكون تنظيمات، مثل السلام الأخضر green peace ، التى تؤمن بعدالة أن الاستخدام المنطقى للأدلة العلمية يعادل أو يفوق استخدام البنك الدولى أو هيئة المعونة الدولية. ولعل نظام الغذاء المعدل مثال جيد على أن الخبرة لم تعُد هى المخزون الرئيس للخبراء، لكنها صارت موزعة الآن. كذلك الدور الابتكارى الذى تلعبه هذه التحولات فى توليد المعرفة ومعارضتها لتوجهات العولمة، قد تشعر ببعض المسئوليات الأخلاقية التى تضطلع بها الجامعات منذ جيل مضى.